



البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT

مشروع قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي



أهداف مشروع القانون

- مواكبة أفضل الممارسات الدولية والنظم القانونية للسلطات الرقابية المناظرة.
- تعزيز استقلالية البنك المركزي في ضوء احكام الدستور.
- تطوير قواعد الحوكمة سواء بالبنك المركزي أو بالبنوك.
- زيادة التنسيق والتعاون بين الجهات الرقابية على القطاع المالي.
- التدخل المبكر لمنع حدوث الازمات المصرفية ومعالجة أوضاع البنوك المتعثرة.
- تنظيم الرقابة والاشراف على نظم وخدمات الدفع والتكنولوجيا المالية.
- وضع الاطر القانونية لتنظيم إصدار وتداول العملات الرقمية.
- وضع قواعد للمنافسة العادلة ومنع الاحتكار وحماية حقوق العملاء في الجهاز المصرفي.



اهم مرجعيات مشروع القانون

- أفضل الممارسات الدولية للبنوك المركزية.
- توصيات الخبراء الدوليين المتخصصين في قوانين البنوك.
- القواعد الدولية للحوكمة واهمها القواعد الصادرة عن لجنة بازل ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- المقترحات التي وردت للبنك المركزي من البنوك وغيرها من الجهات ذات الصلة خلال السنوات الأخيرة.
- مقترحات قطاعات البنك المركزي المختلفة في ضوء الخبرات المكتسبة وما اظهره التطبيق العملي للقانون الحالي من الحاجة للتعديل.



اهم مبادئ مشروع القانون

○ تعزيز الاستقلال الفني والمالي والإداري للبنك المركزي.

○ تقوية السلطات الرقابية للبنك المركزي.

○ تطوير وتحديث الجهاز المصرفي وتدعيم قدراته.

○ العمل على منع تضارب المصالح.

○ تكريس مبادئ الشفافية والافصاح والمساواة.

○ تعزيز الشمول المالي.



أهم ملامح مشروع القانون

مواد الاصدار

○ توحيد النظام القانوني الذي تخضع له البنوك.

○ منح مهلة لتوفيق الاوضاع (من سنة إلى ثلاث سنوات).

البنك المركزي المصري

○ جهاز رقابي مستقل له شخصية اعتبارية عامة، يتبع رئيس الجمهورية، ويتمتع بالاستقلال الفني والمالي والاداري.

○ زيادة الحد الادنى لرأس المال المدفوع للبنك المركزي من أربعة مليار جنيه إلى عشرين مليار جنيه.



أهم ملامح مشروع القانون

البنك المركزي المصري

اهداف واختصاصات البنك المركزي

- تم تحديد اهداف البنك المركزي وفقاً لأحكام الدستور؛ سلامة النظام النقدي والمصرفي واستقرار الاسعار في اطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة.
- تدعيم اختصاصات البنك المركزي بما يكفل تحقيق اهدافه بإضافة الرقابة والاشراف على نظم وخدمات الدفع، والعمل على حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ، وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المقدمة من الجهات المرخص لها.
- تحديث الوسائل التي يتخذها البنك المركزي لتحقيق اهدافه مثل القيام بأنشطة المقاصة والتسوية المالية والايداع والقيود والحفظ المركزي للأوراق المالية الحكومية.
- إعادة تنظيم فتح الحسابات النقدية أو بالمعادن النفيسة أو الاوراق المالية بالبنك المركزي.



أهم ملامح مشروع القانون

البنك المركزي المصري

إدارة وحوكمة البنك المركزي

- إعادة تنظيم آلية تعيين المحافظ طبقاً لأحكام الدستور (قرار من رئيس الجمهورية لمدة اربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة بعد موافقة مجلس النواب بأغلبية أعضائه).
- إعادة تشكيل مجلس ادارة البنك المركزي، والنص على أن يكون غالبية اعضائه من غير التنفيذيين.
- الشروط الواجب توافرها في المحافظ ونائبيه واعضاء مجلس الإدارة.
- تحديد سلطات صنع القرار داخل البنك المركزي.
- تنظيم التفويض في الاختصاصات.
- قواعد تجنب تعارض المصالح بالنسبة للمحافظ ونائبيه واعضاء مجلس الادارة.



أهم ملامح مشروع القانون

البنك المركزي المصري

علاقة البنك المركزي بالحكومة

- إعادة تنظيم المجلس التنسيقي المختص بوضع آلية التنسيق بين السياسة النقدية للبنك المركزي والسياسة المالية للحكومة، ويضم المجلس في عضويته ممثلين عن الحكومة والبنك المركزي وعدد من ذوي الخبرة.
- استحداث لجنة الاستقرار المالي بهدف الحفاظ على استقرار النظام المالي في الدولة، وتنسيق الجهود لتجنب حدوث أي أزمة مالية وإدارتها في حالة حدوثها، برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية المحافظ ووزير المالية ورئيس الهيئة العامة للرقابة المالية.

تعاون البنك المركزي مع الجهات الأجنبية المناظرة

- تنظيم تعاون البنك المركزي مع الجهات الأجنبية المناظرة، بهدف التنسيق وتبادل المعلومات، تفعيلًا لمبدأ الرقابة المشتركة.
- ويشمل ذلك إبرام مذكرات التفاهم والمشاركة في المجموعات الرقابية او مجموعات تسوية اوضاع البنوك المتعثرة.
- التأكيد على حماية سرية البيانات المتبادلة.



أهم ملامح مشروع القانون

تنظيم الجهاز المصرفي

إعادة تنظيم شروط ترخيص البنوك

- أن تتخذ المنشأة شكل شركة مساهمة مصرية أو فرعاً تابع لبنك أجنبي.
- زيادة الحد الأدنى لرأسمال البنوك ليصبح ٥ مليارات جنيه مصري و ١٥٠ مليون دولار أمريكي لفروع البنوك الأجنبية؛ بما يزيد من صلابة وكفاءة القاعدة الرأسمالية للبنوك في مواجهة المخاطر المحتملة، ويعزز من قدرتها على المنافسة مع البنوك الأخرى إقليمياً وعالمياً.
- الإفصاح عن هيكل الملكية
- عدم الإخلال بقواعد المنافسة السليمة.
- موافقة السلطة الرقابية الأجنبية المختصة في بلد المقر الرئيسي علي العمل في جمهورية مصر العربية، وأن تطبق مبدأ الرقابة المجمعمة وأن تبدي عدم ممانعة لتطبيق مبدأ الرقابة المشتركة مع البنك المركزي.



تنظيم الجهاز المصرفي

قواعد التملك في رؤوس أموال البنوك

- يحظر على أي شخص وأطرافه المرتبطة أن يملك ما يزيد عن ١٠% من رأس المال المصدر أو من حقوق التصويت لأي بنك أو أية نسبة تؤدي إلى السيطرة الفعلية عليه، إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من مجلس إدارة البنك المركزي.
- وفي حالة مخالفة ذلك، توقف حقوق التصويت وتوزيعات الأرباح الخاصة بالأسهم الزائدة على النسبة المصرح بها، ويتعين على المخالف التصرف في النسبة الزائدة خلال ستة أشهر من تاريخ أيلولتها إليه؛ وإلا كان للبنك المركزي ان يطلب من الهيئة العامة للرقابة المالية تعيين إحدى شركات السمسرة لبيع الأسهم، على أن تؤول حصيلة البيع للمساهم بعد خصم المصروفات.
- إلزام البنوك بإمساك سجل لحملة الأسهم لما يزيد على ٥%، وإخطار البنك المركزي بكل تحديث يطرأ عليه.
- إلزام بورصة الأوراق المالية وشركة مصر للمقاصة بإخطار البنك المركزي إذا تجاوزت ملكية أحد المساهمين وأطرافه المرتبطة ٥% من رأس المال المصدر للبنك.



أهم ملامح مشروع القانون

تنظيم الجهاز المصرفي

قواعد الرقابة والاشراف على البنوك

- تحديد المبادئ العامة التي يتعين على البنوك الالتزام بها في ممارسة أعمالها.
- التزام كل بنك بإعداد خطة معالجة تتضمن مجموعة من الافتراضات لأحداث جسيمة قد تقع في النظام المصرفي أو على البنك واحتمالات تعرضه لمشاكل مالية قد تؤثر على سلامته المالية أو ربحيته أو سيولته، والإجراءات التصحيحية اللازمة لاستعادة سلامته المالية (Recovery Plans).
- تنظيم خدمات التعهيد التي تقدم للبنوك.
- إعداد إطار قانوني لنظام الإبلاغ عن المخالفات (Whistle Blowing Regime).
- ميثاق سلوك العمل المصرفي وقواعد الأصول المهنية.



تنظيم الجهاز المصرفي

نظام تسجيل الائتمان

- إضافة شركات وجمعيات التمويل متناهي الصغر وغيرها من جهات منح الائتمان إلى نظام تسجيل أرصدة التمويل بالبنك المركزي.
- يعد البنك المركزي وشركات الاستعلام الائتماني بياناً مجتمعاً عما تم تقديمه لكل عميل فور استقبالهم المعلومات المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية المقدمة ويجب على جهات منح الائتمان الاطلاع على البيان المجمع الخاص بالعميل وأطرافه المرتبطة قبل منحه تسهيلاتاً ائتمانياً.
- تبادل المعلومات المتعلقة بمديونية العملاء بين البنك المركزي والبنوك وجهات منح الائتمان وشركات الاستعلام الائتماني.



تنظيم الجهاز المصرفي

حوكمة البنوك

- الحصول على موافقة البنك المركزي قبل تعيين المسؤولين الرئيسيين بالبنوك، لضمان استيفائهم لشروط الجدارة التي يحددها مجلس إدارة البنك المركزي (Fit and Proper).
- تحديد المبادئ العامة التي يتعين على المسؤولين الرئيسيين الالتزام بها عند ممارسة أعمالهم.
- إلزام كل بنك بتطبيق سياسة داخلية فعالة للحوكمة والرقابة الداخلية.



أهم ملامح مشروع القانون

تنظيم الجهاز المصرفي

الآثار الإيجابية لتطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك

- دعم كفاءة مجالس إدارة البنوك في الإشراف على أعمال الإدارة التنفيذية.
- تطوير أداء البنوك وضمان سلامة الجهاز المصرفي، بما ينعكس على الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في الدولة.
- زيادة ثقة العملاء في الجهاز المصرفي.
- رفع التصنيف الائتماني للبنوك من قبل مؤسسات التصنيف الدولية.

البنوك المملوكة أسهمها بالكامل للدولة

- تعديل مسمى بنوك القطاع العام لتصبح البنوك المملوك أسهمها بالكامل للدولة.
- التأكيد على خضوعها لذات الأحكام المقررة لباقي البنوك.



حماية العملاء والمنافسة وتسوية المنازعات

- يصدر مجلس ادارة البنك المركزي لائحة تنظم حقوق العملاء تشمل على الأخص:
 - مراعاة الإفصاح بشفافية ومصداقية عن البيانات والمعلومات الجوهرية للخدمات التي تقدمها.
 - صياغة شروط وأحكام عقود تقديم الخدمات بشكل واضح ومفهوم لكافة فئات العملاء.
 - توفير آلية سريعة ومجانية للتعامل مع شكاوي العملاء بشكل عادل وشفافية وفعالية.
 - توفير أنظمة أمانة تضمن سلامة وسرية بيانات وحسابات العملاء.
 - نشر قائمة بأسعار الخدمات التي تقدمها والبيانات الأساسية عنها.
- تُنشأ بالبنك المركزي وحدة ذات طابع خاص لحماية حقوق العملاء، تتولى فحص الشكاوى المقدمة منهم.
- كما تُنشأ لجنة لفض المنازعات بين الجهات المرخص لها وعمالها برئاسة احد اعضاء الجهات القضائية.



حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية

- يحظر على الجهات المرخص لها القيام بأي ممارسات احتكارية أو ضارة بالمنافسة، وعلى الأخص الآتي:
 - الاتفاق على تحديد أسعار الخدمات محل التعامل أو شروط التعاقد عليها أو اقتسام الأسواق أو التقدم للمناقصات والمزايدات.
 - تقييد إتاحة الخدمات بهدف الإضرار بالعملاء.
 - تقديم خدمات بسعر يقل عن تكلفتها يترتب عليه الإضرار بالمنافسة.
 - إلزام العملاء أو مقدمي الخدمات أو الموردين بعدم التعامل مع جهات منافسة دون أسباب معقولة.
- تُنشأ بالبنك المركزي وحدة ذات طابع خاص لتلقي البلاغات عن أية ممارسات احتكارية أو ضارة بالمنافسة، والتحقق من صحتها.
- يجوز لمجلس إدارة البنك المركزي تكليف الجهة المخالفة بتعديل أوضاعها وإزالة المخالفة فوراً أو خلال فترة زمنية محددة، وإلا وقع الاتفاق أو التعاقد المخالف باطلاً.



أهم ملامح مشروع القانون

الآثار الإيجابية لنظام حماية العملاء والمنافسة:

- رفع الوعي والثقافة المصرفية لدي العملاء، وتعزيز ثقة المتعاملين في الجهاز المصرفي.
- تحسين نوعية وجودة الخدمات المصرفية.
- تعزيز المنافسة بين البنوك بما يدعم نمو وكفاءة القطاع المصرفي.
- زيادة الإقبال على استخدام الخدمات المصرفية، والنهوض بمعدلات الشمول المالي.

مركز التحكيم والتسوية

- يُنشأ مركز مستقل للتحكيم والتسوية في المنازعات التي تنشأ بسبب تطبيق احكام هذا القانون والقوانين ذات الصلة بالمعاملات المصرفية وغيرها من الأنشطة التي تباشرها الجهات المرخص لها .
- الهدف هو توفير آلية سريعة للفصل في المنازعات المصرفية بمعرفة خبراء متخصصين في هذا المجال.



أهم ملامح مشروع القانون

تنظيم الجهاز المصرفي

صندوق تطوير الجهاز المصرفي

- يُنشأ صندوق لدعم وتطوير الجهاز المصرفي، يتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة، وتتكون موارده بصورة أساسية من نسبة لا تزيد عن ١% من صافي الأرباح السنوية القابلة للتوزيع في البنوك.
- يدير الصندوق مجلس إدارة برئاسة المحافظ ويضم في عضويته نائبي المحافظ وخمسة من رؤساء البنوك وثلاثة أعضاء مستقلين من ذوي الخبرة.
- ويهدف الصندوق إلى تطوير البنية التحتية المشتركة للجهاز المصرفي بما يعود بالنفع على الاقتصاد القومي، وذلك من خلال عدد من الوسائل مثل:

- نظام التعرف الإلكتروني المشترك علي هوية العملاء (Shared KYC).
- نظام المدفوعات اللحظية (Instant Payments).
- ماكينات الصرافات الآلية المشتركة بين البنوك (White labeled ATM's).
- تطوير منظومة الدفع الوطنية.



أهم ملامح مشروع القانون

نظم وخدمات الدفع والتكنولوجيا المالية

نظم وخدمات الدفع

- يحظر مزاولة أي نشاط يتضمن تشغيل نظم الدفع أو تقديم خدمات الدفع إلا بعد الحصول على الترخيص اللازم من البنك المركزي.
- يحدد مجلس إدارة البنك المركزي شروط واجراءات منح تراخيص تشغيل نظم الدفع وتقديم خدمات الدفع، وقواعد الرقابة والاشراف عليها؛ وعلى وجه الخصوص:
 - قواعد التشغيل البيني بين أنظمة الدفع.
 - شروط ومواصفات الهيكل التنظيمي واجراءات الحوكمة وإدارة المخاطر.
 - الية إصدار ونشر معايير اداء الخدمة ومؤشرات الأداء الرئيسية.
 - قواعد تقديم خدمات الدفع.
 - ضوابط الاستعانة بشركات التعهيد والوكلاء.
 - قواعد ضمان وحماية أموال العملاء.
 - تحديد توقيت نهائية تسوية أوامر الدفع.



أهم ملامح مشروع القانون

نظم وخدمات الدفع والتكنولوجيا المالية

فوائد التحول إلى مجتمع أقل اعتماداً على أوراق النقد:

- تيسير سداد الالتزامات المالية للمواطنين وتوفير الوقت والجهد ومتابعة أوجه الأنفاق.
- خفض معدلات الفساد والبيروقراطية والروتين.
- زيادة كفاءة النظام المالي وفاعلية السياسة النقدية.
- زيادة متحصلات الدولة وتحسين التدفقات النقدية.
- تيسير انتقال الأموال بكفاءة وفعالية.
- تقليل تكلفة طباعة وتداول أوراق النقد.
- المساهمة في الحد من التضخم، وتحقيق الشمول المالي.
- استهداف الشرائح المهمشة ومحدودي الدخل وخاصة الشباب والمرأة واصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.



أهم ملامح مشروع القانون الجديد

نظم وخدمات الدفع والتكنولوجيا المالية

فوائد التحول إلى مجتمع أقل اعتماداً على أوراق النقد:

- تُظهر الدراسات العالمية أن كل زيادة في استخدام وسائل الدفع غير النقدية بنسبة ١٠% تؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١,٥ مليار دولار سنوياً وتتيح نحو ٢٠٠ ألف فرصة عمل.
- وفقاً لأحدث الدراسات، تُقدّر تكلفة التعاملات النقدية بحوالي ٢,٢% من الناتج القومي (GDP) بما يعادل حوالي ٩٤ مليار جنيه مصري.



التكنولوجيا المالية

- تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات المالية والمصرفية.
- انشاء بيئة اختبار رقابية لتطبيقات التكنولوجيا المالية والتكنولوجيا الرقابية.
- تسهيل إجراءات الترخيص للشركات الناشئة التي تختبر التكنولوجيا المالية والتكنولوجيا الرقابية لتقديم الخدمات المالية المبتكرة.
- تحديد ضوابط التطبيقات الالكترونية التي تتيح الولوج الي حسابات العملاء.
- اضافة الحجية القانونية على الوثائق الالكترونية المتعلقة بالمعاملات المصرفية وخدمات الدفع، إذا توافر فيها المعايير الفنية التي يحددها مجلس ادارة البنك المركزي.



تابع التكنولوجيا المالية

- يصدر مجلس إدارة البنك المركزي القواعد والاجراءات المنظمة لكل من:
 - المصادقة الالكترونية على المعاملات البنكية وأوامر الدفع وأوامر التحويل، وقبول الشروط والاحكام الخاصة بها.
 - التسوية الإلكترونية للشيكات.
 - اصدار وتداول الشيكات الالكترونية.
 - أمر الخصم الالكتروني.
- يكون لهذه الوسائل الالكترونية ذات حجية اصل المحررات في الاثبات، إذا توافر فيها المعايير الفنية التي يحددها مجلس ادارة البنك المركزي.
- يصدر مجلس ادارة البنك المركزي قواعد تنظيم اصدار وتداول والتعامل بالعملات المشفرة والنقود الالكترونية، ويحظر انشاء أو تشغيل منصات لإصدار أو تداول تلك العملات والنقود أو الترويج لها بدون الحصول على الترخيص اللازم.
- إلزام جهات وشركات المرافق العامة في المجالات التي يحددها البنك المركزي بإمداد شركات الاستعلام الائتماني بالبيانات الخاصة بطالبي الائتمان لتقييم الجدارة الائتمانية وذلك بشرط موافقة طالب الائتمان.



تابع التكنولوجيا المالية

الآثار الإيجابية لتشجيع الابتكار والتكنولوجيا المالية:

- توفير فرص عمل جديدة للشباب.
- زيادة قاعدة المستخدمين لوسائل الدفع غير النقدي.
- تشجيع ثقافة ريادة الأعمال خاصة المتعلقة باستخدام التكنولوجيا في تصميم خدمات مالية جديدة.
- تشير الدراسات إلى أن كل ١ جنيه يتم استثماره في التكنولوجيا المالية بصفة عامة يزيد ١,٦ جنيه من الناتج المحلي الإجمالي وكل وظيفة تم توفيرها في الـ Fintech تدعم ٥,٦ وظائف أخرى.



أهمية الشمول المالي

- ضم الاقتصاد غير الرسمي إلى منظومة الاقتصاد الرسمي.
- المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية ودفع معدل النمو الاقتصادي.
- تخفيض نسب البطالة والفقر من خلال إتاحة خدمات مالية مناسبة لكل فئات المجتمع.
- تطوير قدرات فئات محدودي الدخل على الإنتاج وتحسين الدخل.

شكراً



البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT